

أهمية الرقابة الشرعية في تحسين عمل المؤسسات المصرفية الإسلامية

بظاهر بختة

جامعة تيارت، الجزائر

Bakhta_48@hotmail.fr

The importance of Sharia supervision in improving the work of Islamic banking institutions.

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/12/11

تاريخ الاستلام: 2022/10/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية الرقابة الشرعية في تحسين عمل المؤسسات المصرفية الإسلامية. فالمصارف الإسلامية تعتبر من المصارف التي انتشرت حديثاً في البيئة الاقتصادية نتيجة لمراعاتها الشريعة الإسلامية في معاملاتها. وقد كانت لها أهمية كبيرة نظراً لتوجه المجتمع الاستثماري إلى مصادر التمويل الحلال لتغطية حاجاتهم الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية، كالتعليم الذي أصبح باهض الثمن والتأمين الصحي الذي لم يعد متوفراً لدى الكثير من أفراد المجتمع، وغيرها من الأمور في عديد من بلدان. وقد خلصت هذه الدراسة على أن للرقابة الشرعية فائدة كبيرة في تنظيم سير عمل المصارف الإسلامية نتيجة لتضارب آراء بعض المفتين مع مصالح هذه المصارف وسهرها على التطبيق الجيد لمعايير الشرعية الإسلامية فيهم.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية؛ التمويل الإسلامي؛ الرقابة الشرعية.

Abstract:

The aim of this study is to demonstrate the importance of Shari'ah supervision in improving the work of Islamic banking institutions. Islamic banks are among the banks that have spread in the modern economic environment as a result of observance of Islamic law in their transactions. It was of great importance because the investment community turned to the sources of halal finance to cover their consumer, productive and investment needs, such as education that became expensive, health insurance that is no longer available to many members of society, and other things in many countries. This study concluded that Shari'ah supervision has a great benefit in regulating the functioning of Islamic banks as a result of conflicting opinions of some mufti with the interests of these banks and ensure the good application of Islamic standards of legitimacy in them.

Keywords: Islamic banks; Islamic finance; Shari'a Supervision.

المقدمة:

شهدت في هذه الآونة الأخيرة الصناعة المصرفية الإسلامية تطورا ملموسا، فقد أثبتت قدرتها على الصمود أما الأزمات ومشاكل التي واجهتها في العالم حاليا، مما دل على أنها الخيار والبديل الفعال لنظام المصرفي التقليدي سائد في معظم المصارف العالمية. فالمصارف الإسلامية تعتمد على ضوابط شريعة الإسلامية التي تخضع لنظام الرقابة الشرعية.

فالرقابة الشرعية الميزة الأساسية بين المصارف الإسلامية والربوية؛ لما لها من دور هام في ضبط أنشطة المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية، خاصة وأن تجربة المصارف الإسلامية تعتبر تجربة حديثة نسبيا، وما زالت تتلاطم مع الأمواج وتحتاج إلى مخلصين يسبرونها إلى بر الأمان، وهؤلاء هم أعضاء جهاز الرقابة الشرعية. وعليه يمكن طرح الإشكالية: "ماهي أهمية الرقابة الشرعية في

تحسين عمل المصارف الإسلامية؟

الأسئلة الفرعية

- ما ماهية المصارف الإسلامية؟
- ماهي المسببات المميزة لتمويل الإسلامي؟
- ماهو دور الرقابة الشرعية في عمل المؤسسات المصرفية إسلامية ؟

الفرضيات

- المصارف الإسلامية تركز في عملها على الضوابط ومعايير الشريعة الإسلامية؛
- الرقابة الشرعية أداة فعالة في تسيير عمل المصارف الإسلامية.

المنهج المستخدم

للإجابة على تساؤلات البحث ونظرا لطبيعة الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية، بالإضافة الاعتماد في جانب آخر من الموضوع على المنهج الاستنباطي في تحديد مساهمة الرقابة الشرعية في تحسين عمل المصارف الإسلامية.

هيكل الدراسة

قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، حيث ركزنا في المحور الأول على ماهية المصارف الإسلامية؛ وركزنا في المحور الثاني على المسببات المميزة لتمويل الإسلامي؛ أما المحور الثالث ركزنا فيه على دور الرقابة الشرعية في عمل المصارف الإسلامية.

أولا. الإطار النظري:

1. الدراسات السابقة:

2. ماهية المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية من بين الوظائف الأساسية التي تتمثل في تيسير التبادل والمعاملات، وزيادة الإنتاج، وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية. بما يرفع الحرج عن المسلمين.

1.2. مفهوم مصارف إسلامية و أنواعها

1.1.2. مفهوم مصارف إسلامية

تعريف المصارف الإسلامية: "منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنمية وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام." (الموسوي، 2011، صفحة 27) وعرف بانه: "هو مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية." (سمحان، 2012، صفحة 42)

وأيضا: "هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الداخلي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار." (البقاعي، 2014، صفحة 701)

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مصرفية تعمل ضمن معايير الشريعة الإسلامية وتسهر على تطبيقها بأحسن حال كما تساهم في حل مشاكل التمويل لدى عديد من افراد.

2.1.2. أنواع المصارف الإسلامية

إن امتداد نشاط المصارف الإسلامية وتشعبه وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة وإلى إنشاء مصارف إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى من هنا يمكن تصور عدة أنواع للمصارف الإسلامية ويمكننا تصنيف هذه المصارف بحسب أغراضها إلى: (الرفاعي، 2004، الصفحات 25-29)

- مصارف تهدف إلى التنمية الاجتماعية؛
- مصارف تهدف إلى جمع المدخرات للأفراد؛
- مصارف مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية للدولة ومراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي في الدولة مثل البنك المركزي في الدول التي أسلمت أنظمتها المصرفية؛
- مصارف متعددة الأغراض وهذا ما تهدف إليه معظم المصارف الإسلامية المعاصرة.
- كما يمكن تصميمها وفقا للنطاق الجغرافي إلى:
- مصارف إسلامية محلية النشاط: وهي مصارف تعود ملكيتها لدولة واحدة ويقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها إلى الخارج هذا النطاق الجغرافي المحلي وهذه حال أغلبية المصارف الإسلامية؛
- مصارف إسلامية دولية النشاط: وهذه المصارف تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي وهذا الامتداد قد يتخذ له إشكالا مختلفة مثل إقامة مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية والأجنبية الأخرى أو فتح فروع للمصرف بالدول الخارجية أو إنشاء مصارف مشتركة مع البنوك أخرى في الخارج.
- ووفقا للمجال التوظيفي للمصرف يمكن تصنيف المصارف الإسلامية إلى:

- مصارف إسلامية صناعية: وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وتحتاج الدول الإسلامية برمتها ودون أي استثناء إلى مثل هذا النوع من البنوك خاصة بعدما أصبحت التنمية الصناعية المحور الأكثر أهمية في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه الدول؛

- مصارف الإسلامية زراعية: وهي التي يغلب على توظيفاتها ميلها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة اللازمة لهذا النوع من النشاط؛

مصارف إسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلا عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة واغلب المصارف الإسلامية القائمة هي من هذا النوع.

2.2. مصادر التمويل في المصارف الإسلامية

يوجد مصدرين للأموال المصارف الإسلامية: (الجبوري، 2015، صفحة 24)

1.2.2. المصادر الداخلية

- رأس المال: وهو عبارة عن مجمل قيمة الأموال التي يحصل عليها بنك باعتباره مشروعاً، من أصحاب المشروع عند بداية تكوينه، ويشترط أن يكون رأس المال حاضراً عند تأسيس المشروع ولا يجوز أن يكون ديناً. ويعتبر رأسمال نسبة ضئيلة بالنسبة لمجموع الأموال لأن القدر الأكبر من المال يأتي عن طريق الودائع بأشكالها المختلفة؛

- الاحتياطات: تعبر الاحتياطات عن المبالغ التي تقتطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي وهي تعتبر حق من حقوق الملكية مثل رأس المال؛

- المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة.

2.2.2. المصادر الخارجية

- الودائع: تعتبر الودائع من أهم مصادر الأموال الخارجية في البنوك الإسلامية وهي تأخذ عدة أشكال أهمها:

الودائع الثابتة، الودائع بأشعار، حسابات التوفير، حسابات جارية (تحت الطلب). ويجب الانتباه إلى الأنواع الثلاثة الأولى تعتبر من الأدوات الاستشارية في هذه البنوك، في حين تعتبر الحسابات الجارية وسيلة لحفظ الأموال من السرقة أو الضياع بالإضافة إلى تسهيل التعامل التجاري من خلال توفير ميزة سحب الشيكات وقبول الحوالات؛

- موارد الصناديق: هناك عدة أنواع من الصناديق في البنك الإسلامي تتجمع فيها حصيله مالية كبيرة تعتبر مصدراً من مصادر

الأموال الخارجية سواء كانت هذه الصناديق خاصة أم كانت صناديق موضوعة تحت الرقابة لدى البنك؛

- الهبات والتبرعات، أموال الزكاة، الودائع العينية: تعتبر الهبات والتبرعات مصدراً من مصادر الأموال الخارجية للبنك الإسلامي سواء تقدم بها الأفراد أم الجماعات وسواء كانت لغرض معين أم لصالح العام للمسلمين.

3.2. المصارف الإسلامية وأفاق المستقبل

ترى الكاتبة أن الرؤية المستقبلية العلمية للمصارف الإسلامية لا بد أن تتسم بالاتي: (عفيفي، 2017، الصفحات 276-280)

- رؤية طموحة للمستقبل تحدد الإطار العام لإستراتيجية الخطة المستقبلية للمصارف الإسلامية ذات محاور ثلاثة وهي:

- ✓ تستفيد من تجارب الماضي بكل سلباتها وإيجابياتها؛
- ✓ تسع الحاضر كله بكل إمكانياته وموارده الحالية والكامنة؛
- ✓ تستشرف آمال وطموحات المستقبل.
- تظهر حقيقة الفكر الإسلامي الاقتصادي؛
- تبرز وتنمي وظيفة المال في الإسلام باعتباره وسيلة وليس غاية في حد ذاته؛
- توظيف هذا المال كوسيلة في النظام الاقتصادي مرهون بنفع الناس وجلب الخير؛
- أن تتفق مجالات التوظيف مع أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها؛
- تنمية الوعي الاقتصادي الإسلامي القائم على نظرية رأس المال المخاطر الذي يعني انه على صاحب المال تحمل المخاطر الناجمة عن استثمار ماله كما يستفيد من عائد هذا الاستثمار بناء على قاعدة الغنم بالغرم لدى المجتمع.
- المصارف الإسلامية بحاجة إلى أن ينظر إلى النقاط التالية عند صياغة أفاق المستقبل:
- بيان مؤسسي معترف به دوليا يتبنى قضية المصارف الإسلامية و يقوم بدعم الروابط وتوثيق أو اصر التعاون بينها والتنسيق بين نشاطها وتأكيد طابعها الإسلامي تحقيقا لمصالحها المشتركة ودعما لأهدافها في تحقيق قواعد ونظم المعاملات المصرفية الإسلامية في المجتمع، وان يكون بمثابة البنك المركزي الإسلامي والمؤسسة الرئيسية في النظام المصرفي الإسلامي بهدف تحقيق أقصى خدمة ممكنة للدول الإسلامية ولنظامها النقدي والمالي في ظل الاقتصاد الإسلامي؛
- إيجاد إستراتيجية تكميلية بين وحدات الجهاز المصرفي الإسلامي على مستوى العالم ككل، فالعالم اليوم لا مكان فيه لمؤسسات قزمية أو متقزمة، نحن في عصر الكيانات الكبيرة عصر التكامل الاقتصادي، والمصارف الإسلامية لابد أن تتكامل فيما بينها على مستوى العالم كله وتضع لها سياجا من العقيدة والأخلاق تحمي مكاسبها وتضيف إليها في كل يوم جديد وتتواكب مع عصر العولمة فتأخذ أحسن ما فيه؛
- جهاز للإفتاء والرقابة الشرعية تتجمع من خلاله الجهود المفرقة للرقباء الشرعيين وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية ولكن بجمع الفقه الإسلامي أو مجمع البحوث الإسلامية؛
- تدخل عدد من الشخصيات الإسلامية ذات التأثير الدولي بهدف تحسين العلاقات وتصحيح الصورة الخاطئة التي أخذت عن الإسلام وفتح أفاق جديدة لها ومحلية وعالميا؛
- التعاون فيما بينها في مجالات التمويل، تبادل المعلومات، البحوث والدراسات، التدريب، التكافل الاجتماعي؛
- نشر المصارف الإسلامية لنعم العالم اجمع ولتصبح منابر دعوة تطبيقية للدين الحنيف في المعاملات والعبادات؛
- تطبيق أحدث أساليب التقنية الحديثة وتطوير نظم العمل بالمصارف الإسلامية؛
- الخروج من عباءة المراجعة واستخدام سلة متنوعة من الصيغ الاستثمار الإسلامية، مثل المشاركة وخاصة المنتهية بالتملك والإجارة المنتهية بالتملك والاهتمام بالمشروعات الصغيرة التي تهدف إلى خلق طبقة من رجال الأعمال الجدد حتى لا يكون الاستثمار حكرا على الأغنياء فقط ويصبح المجتمع كله منتج.

3. المسببات المميزة للتمويل الإسلامي

يعتبر نظام التمويل الإسلامي من الأنظمة التمويلية التي لاقت رواجاً في الآونة الأخيرة، ذلك لبروزها كأسلوب تمويلي متميز عن غيره من الأساليب التقليدية، فمبادئه تصبوا في مجملها إلى تحقيق العدالة وتقاسم الربح والخسارة عملاً بمبدأ الغنم بالغرم، وكذا تحريم الربا وما ينتج عنه من توزيع عادل للثروة.

1.3. خصائص التمويل الإسلامي

- يملك التمويل الإسلامي من الخصائص والسمات ما لا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: (مناصرة، جوان 2016، الصفحات 116-117)
- إعطاء أدوات التمويل الإسلامي بأنواعها الأولوية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط على ملاءة المدين المالية وقدرته على السداد؛
- المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال، أو في حقوق ملكية الموجودات فعلى موجودة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك مشاركة في المخاطر وتحمل المسؤولية في الوقت نفسه، فتنتفي بذلك كل سبل وأدوات الغرر والفساد؛
- تجنّب الممولين إلى حد كبير الوقوع في فخ المديونية الممتدة والذي غالباً ما يحصل في حال التمويل الربوي القائم على قاعدة القرض بفائدة؛
- التناسب بين مصادر الأموال والاستثمارات، فمثلاً لاستخدام أموال ذات أجل قصير في الاستثمارات طويلة الأجل، مما قد ينعكس سلباً على حالة السيولة في البنك؛ اعتماد قاعدة نظرية الميسرة للمعسر بضوابطها الشرعية، ومن ثم فلا مكان لفوائد التأخير في السداد التي قد تزيد عن سعر الفائدة الأصلي، ولا مكان لفوائد إعادة جدولة الدين التي تتسبب في زيادة عجز المدين عن السداد بسبب تضخم الدين الذي عجز عن سداد أصله، فهذه القاعدة الذهبية شرعت لتحمي المدين من الإفلاس، وتحمي الاقتصاد من الآثار السلبية كي يستمر الإنتاج ومن ثم يستمر الطلب على السلع والخدمات المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي؛
- أنه مربوط مع الاستثمار بالتمويل الإسلامي في صورته العديدة لا يرى منفصلاً عن عملية الاستثمار الحقيقي.

2.3. معايير التمويل الإسلامي

يمكن تقسيم المعايير إلى مجموعتين هما: (الفسقوس، 2010، الصفحات 184-186)

1.2.3. المعايير المادية

- يتم تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية مما يعني أن نجاح المشرع من المنظوم المادي لا يكون ناجحاً إن لم يكن بالمقاييس الشرعية:
- الربحية: تتضمن طرقاً بسيطة في تقييم الجدوى المالية للمشرع مثل الفترة اللازمة للاستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق النقدي الصافي المستوى ومعدل العائد على الاستثمار؛
- السيولة: تتضمن السيولة طرق متنوعة للتعرف على الوفاء بالتزاماته حالات منح التمويل مثل التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة وغيرها؛

- الأمان: إن الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي هي ليست ديناً في ذمته و لكنها مال مدفوع للمصرف على سبيل المضاربة المشروعة مما يعني تحمل صاحب الوديعة للمخاطر جنباً إلى جنب مع المصرف الإسلامي.

2.2.3. المعايير الشرعية

تعتبر هذه المعايير الفاصل في قبول ورفض الاستثمار من طرف البنك الإسلامي:

- أن يكون الهدف من المشروع مقبولا شرعا و أن يكون فيه ضرر للمسلمين أكثر من نفقة لهم؛
- يجب أن لا يكون مدخلات المشروع غير مقبولة شرعا مثل استخدام لحوم الخنزير أو شحومها في صناعة المعلبات؛
- يجب أن لا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعا كأن يتم إنشاء مصنع لإنتاج الخمور أو بناء ملهى ليلي؛
- عدم استخدام الأدوات أو الأساليب المحرمة شرعا في المشروع فلا يجوز استخدام طرق ذبح محرمة في مصنع اللحوم المعلبة أو استخدام أواني الذهب في الفنادق أو المطاعم؛
- أن لا يكون الاستثمار منهجي عنه شرعا وصراحة مثل ما يعرف بالهامش أو الدخول في أسواق العملات الآجلة.

3.3. عقبات تفعيل دور التمويل الإسلامي

شهد قطاع التمويل الإسلامي معدلات نمو هائلة في السنوات الأخيرة، ويتمتع بإمكانات كبيرة ليصبح بديلا رئيسيا تريليون دولار أميركي وعلى الرغم من للاستثمارات التقليدية، فهو ينمو بمعدل 15 % في السنة، ويقدر بحوالي 3 ذلك فانه يمكن القول بأن التمويل الإسلامي يشكل مجرد نقطة في بحر القطاع المالي على مستوى العالم، وإمكاناته واعدة. ويحتاج الناس إلى فهم أن قطاع التمويل الإسلامي هو وسيلة لمزاولة الأعمال بما يتوافق مع أحكام الشريعة.

فهو بديل أخلاقي للاستثمار يتمتع بالزاهة، والمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أنه وسيلة تساهم في تنويع محافظ المستثمرين. وهناك معوقات عدة أمام نمو التمويل الإسلامي:

- التمويل الإسلامي بحاجة لتعزيز أسس الشفافية، وإرساء بني تحتية مناسبة، حيث أن هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية. إن السوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج إلى التغيير لتحقيق النمو المستدام، كما أن هذه المسألة بحاجة إلى الوقوف عندها وحل مبتكر. و لا تتوفر أي مجموعة من المعايير المطبقة عالميا؛
- إضافة إلى أن الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي. فصيص التمويل الإسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين، لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون إمكانية تطبيقها، وذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناء فكر مصدره التشريع والفقه الإسلامي، كما أن آليات العمل بها تختلف عن آليات العمل في الأنظمة التي تعتمد سعر الفائدة، الأمر الذي يستدعي ضرورة توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ؛

- من جهة أخرى، يضيف البعض افتقار التمويل الإسلامي لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع، التي من شأنها إخراج هذه الصناعة من مأزقها. فالإبداعات

تأخذ مكانها في شتى أنحاء العالم وفي المراكز المالية. لذلك فمن الضروري وضع معايير لصيغ التمويل الإسلامي حتى نجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين. وعندما يحصل القطاع على مقدار كبير حاسم، فسوف يحقق تلك المعايير العالمية.

- يلاحظ أيضا عدم وجود أي قانون واضح أو تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الإسلامية التي يتم طرحها. والتمويل المصغر أو التمويلات المالية البسيطة مهمة جدا نظرا للحاجة التي يبدونها بعض التجار والأشخاص المحتاجين للسيولة في تسيير أعمالهم، وهو أمر جيد في ظل التشريع الإسلامي الذي يقسم الربح والخسارة ويجب على هذه التشريعات أن تضم أفضل الممارسات وخطوط تفصيلية للمنتجات يتم استخدامها من قبل المشرعين إلى جانب ذلك على المشرعين أن يمتلكوا مجلس شريعة مركزي أو راعي مستقل. وينقسم المتخصصون في الشريعة إلى قسمين الأول يتبع إلى باب الاجتهاد، الذي يتكرر بنية إسلامية جديدة، والمشرعون الذين يصدرون الفتاوى والأحكام على أسس ثابتة ومحددة سلفاً، وعلى المجتهدين العمل مع هذه المؤسسات، بينما المشرعون مطالبون بتقديم النصيحة لهذه المؤسسات. وفي حال ضمان استقلالية هذين القسمين، فإننا سنضمن شفافية أكثر في الاستشارات المالية. إضافة إلى ضرورة الابتكار الذي يواجه تحد في قيمة البحوث والدراسات التي يتم صرفها على المنتجات التقليدية مقارنة بالإسلامية. فالتنوع يفتح الباب واسعا أمام العملاء والجمهور للاختيار بسبب التنوع الذي سيجدونه. (الاسرج، ماي 2012، الصفحات 21-22)

4. دور الرقابة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية

تعتبر الرقابة الشرعية أداة تقوم على ملائمة نظام الرقابة الداخلية الشرعية لمساعدة إدارة المؤسسة الإسلامية في القيام بواجبها تجاه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

1.4. واجبات ودور هيئة الرقابة الشرعية

تمثل واجبات وهيئات الرقابة الشرعية فيما يلي: (الدين، صفحة 20)

- تطوير المنتجات باستخدام المبادئ الشرعية المقبولة التي تلائم أيضا المعايير الشرعية التي طورتها الهيئة العليا في الدولة أو الهيئات الدولية، فإن مهمة علماء الشريعة هو التأكد من الالتزام بتلك المعايير بما بقدر الإمكان، من أجل الحفاظ على مستوى عال في سلامة قراراتهم، ومع ذلك يمكن الهيئة الخروج أو الاختلاف عن فتاوى تلك الجهات إذا احتاجت إليه الظروف والأوضاع المحلية والحاجات الخاصة؛

- التأكد من أن القرارات الصادرة عن الهيئة مفهومة من قبل العاملين ومنفذة، ولأجل ذلك يجب على الهيئة القيام بتوعية العاملين في المؤسسة وإقامة حلقات التدريب لهم؛

- فحص وتدقيق الوثائق المتعلقة بالمنتجات والمعاملات وتطوير نماذج العقود والاتفاقيات الإسلامية، فالإهمال فيها قد يؤدي إلى مخالفة الشرع وأثر قانوني، فليزيم أن يكون لدى المراقب الشرعي المعرفة الكافية عن الجوانب الشرعية والقانونية والجوانب التشغيلية للمنتجات والعمليات؛

- معرفة تامة للغرض من تطوير كل المنتجات وكيفية التعامل معها وتحقيقها وأن لا تكون المنتجات حيلة إلى الكسب الحرام؛

- المعرفة والقدرة على تحليل الآثار الاقتصادية للمنتجات على الأمة فيكون نظرة في المنتجات من جانب المقاصد الشرعية لا الأهداف المالية فحسب؛

- تعزيز إدارة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك عن طريق ترسيخ القيم الإسلامية في المؤسسات المالية وغدارة العمليات التجارية والتي تشتمل على تسهيل إجراءات وعمليات التدقيق الشرعي وتعزيز الإدارة بالمبادئ والأخلاق الإسلامية، وحماية حقوق المستهلكين، والتأكد من مسؤولية المؤسسات المالية على كل أفعالها؛

فكل الأدوار والواجبات المختلفة المذكورة أعلاه تدل على الحاجة إلى التفرغ والتركيز واليقظة والالتزام والجدية والكفاءة من علماء الشريعة أو المراقب الشرعي لأنه يتطلب التفتيش الكامل لعمليات المصرف.

2.4. أهمية الرقابة الشرعية الداخلية

من المعروف أن الأساس التي تقوم عليه المؤسسات الإسلامية هو قيام أعمالها على أساس أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما تؤكد قوانين إنشائها ونظمها الأساسية، الأمر الذي تطلب وجود رقابة شرعية داخلية، تتمثل فيمايلي: (النعيمي، 24 و 25 افريل 2012)

- إن أعضاء هيئات الرقابة الشرعية غير متفرغين وبعضهم غير مقيم في الدولة أو البلد مقر المؤسسة الذي يراقب أعمالها، وبعضهم عضو في أكثر من هيئة للرقابة في مؤسسات عديدة، وكل ذلك يجعل من الصعوبة عليهم فحص ومتابعة أعمال المؤسسة باستمرار؛

- مهما هيئات الرقابة الشرعية كما هي في الواقع وكما تنص عليه القوانين واللوائح التي تنظم ذلك تدور بين أعمال إنشائية ممثلة في وضع العقود والنماذج ونظم العمل، وأعمال إبداء الرأي فيما يعرض عليهم من مسائل إما في صورة فتاوي بالترجيح بين الآراء أو الاجتهاد في بحث المسائل المستحدثة أو الرد على استفسارات الإدارة، ثم فحص أعمال المؤسسة شرعا، الأمر الذي لا يمكنهم المتابعة التفصيلية لكل ما يحدث في المصرف؛

- إن الرقابة الشرعية الداخلية تتكل مل مع عمل هيئات الرقابة في تحقيق الهدف من الرقابة الشرعية بوجه عام وهو ضمان الالتزام بالأحكام الشرعية في معاملات المصرف، إذ يقدر سلامة الرقابة الشرعية الداخلية يمكن الهيئة الرقابة أن تحدد نطاق الفحص الذي تقوم به على أساس العينات ومن وجه آخر فإن الرقابة الشرعية الداخلية تتم وفق الأسس والسياسات والضوابط الشرعية التي تضعها هيئة الرقابة الشرعية؛

- لتأكد مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية لاستكمال دور هيئات الرقابة الشرعية، فانه توجد محاولات تطبيقية مثل وجود مندوب مقيم في المؤسسة من هيئة الرقابة يسمى المراقب الشرعي، أو وجود أمانة متفرغة للهيئة مقيمة وذلك من أجل المتابعة التفصيلية للأعمال والمعاملات، وهذه المحاولات رغم ندرتها فألها قاصرة عن أداء دور الرقابة الشرعية الداخلية؛

- عمل هيئات الرقابة فيه شبه كبير بعمل المدقق الخارجي والذي يعتمد في عمله على مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المصرف وعلى عمل المدقق الداخلي؛

وهكذا يتضح أن وجود الرقابة الشرعية الداخلية ضروري ولا يغني عنه وجود رقابة الهيئات الشرعية، كما أن الرقابة الشرعية الداخلية لا تغني عن الرقابة الهيئات الشرعية.

ومن المعروف ان مسؤولية الالتزام بالشريعة الإسلامية تقع على عاتق إدارة المؤسسة والعاملين فيها، وذا ما قررته نصوص قوانين إنشاء هذه المؤسسات والنظم الأساسية لها التي تنص على التزام المصرف بإحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما جاء في معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبما انه يصعب على الإدارة القيام بنفسها بالمتابعة الشخصية عن طريق الإشراف المباشر لأعمال مرؤوسيههم للتحقق من الالتزام الشرعي لذلك فان الوسيلة المناسبة التي تساعد على أداء هذه المسؤولية هي الرقابة الشرعية الداخلية.

3.4. الصعوبات التي تواجه الرقابة الشرعية

تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي: (العليات، 2006، الصفحات 107-108)

- **صعوبة وجود الفقيه أو الاقتصادي المتخصص:** هناك صعوبة في وجود الفقيه المتخصص في المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية، مما أدى إلى عدم استطاعة الفقيه إبداء الرأي الشرعي في عدد من المسائل الاقتصادية أو المصرفية، حتى يعرف شرحها وتفصيلها من الاقتصادي أو المصرفي المتخصص ليعلم الواقع الذي سيطبق حكم الله عليه، ومما يزيد الأمر صعوبة هو أن الأساليب المعتمدة في المصارف على درجة عالية من التعقيد؛
 - **عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة في بعض المصارف:** عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة في بعض المصارف يقلل من أهميتها وهيبتها، ولا يتيح التصحيح الفوري للأخطاء الشرعية، مما يعني استمرارها والتعود على ارتكابها من العاملين بالمصرف، لتصبح الهيئة شكلاً بدون مضمون. وهذا يستلزم الحزم والشدة من هيئة الرقابة خصوصاً إذا ثبت لديها تلكؤ ومماثلة المصرف في تطبيق قراراتها، وليس أقل من أن تشير إلى ذلك في تقريرها السنوي؛
 - **مشاكل الهيئة مع إدارة المصرف:** بسبب محاولة إدارة المصرف التأثير على هيئة الرقابة، وأحياناً محاولة استصدار الفتاوى المناسبة لها عن طريق صياغة سؤال بطريقة ناقصة أو مخالفة للواقع، والخطأ في التصوير يؤدي إلى الخطأ في الفتوى؛
 - **ضيق اختصاصات الهيئة:** من الصعوبات الهامة التي تواجه بعض هيئات الرقابة الشرعية التضيق عليها في اختصاصاتها، فيقتصر دورها على الفتوى، والإرشاد، ولا تقوم عملياً بتقويم الأخطاء وتصحيحها وطرح البديل الشرعي، وبذلك تصبح مجرد واجهة شرعية تكمل باقي الواجهات لإضفاء الصبغة الإسلامية على المصرف، وتحسين صورته أمام جمهور المسلمين.
- الخاتمة:**

إن المصارف الإسلامية تعتبر ثمرة من ثمار الصحوة الإسلامية التي عمت أرجاء العالم الإسلامي، ويعتبر وجودها ضرورة اقتصادية واجتماعية للمجتمع المسلم. حيث تعد المصارف الإسلامية عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس، لأنها تحفظ الأموال، وتحركها، وتنميها، وتسهل تداولها، وتخطط في استثمارها. ولا ينكر الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي الإسلامي في الخدمات والتمويل والاستثمار وذلك باعتماد على الرقابة الشرعية، التي تعتبر فرصة لتحسين العمل المصرفي الإسلامي من خلال إشرافها على تطبيق مختلف معايير التدقيق وضوابط الشرعية الصادرة عن هيئات فتوى إسلامية والتي تتلاءم مع عمل البيئة المصرفية الإسلامية.

وقد خلص هذا البحث إلى عدة نتائج نذكر منها:

- إن المصارف الإسلامية تعتبر في حد ذاتها منفذ جيد لبعض معاملات التي تتهرب من الربا؛
- الرقابة الشرعية تعمل على التأكد من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف مصارفها؛
- تسهر الرقابة الشرعية على تحسين عمل الصناعة الإسلامية المصرفية ككل في العديد من البلدان؛
- الفحص المستمر في الرقابة الشرعية يكون من طرف لجان التدقيق الداخلي.

ومن أهم التوصيات مقدمة هي:

- يجب تشجيع الاستثمارات باعتماد في تمويلها على مصارف الإسلامية؛
- يجب دعم سعي المصارف الإسلامية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع؛
- العمل على الإشراف والمتابعة على التنفيذ والإرشاد في وضع وتطوير وتقويم نظام الرقابة الشرعية الداخلية من قبل البنك المركزي وهيئات الفتوى الشرعية؛
- يجب عمل على تلبية رغبات المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات التعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة الربوية.

المراجع:

- أحمد عبد الغفور مصطفى العليات. (2006). الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس.
- انس البقاعي. (2014). تجربة المصارف الإسلامية في سوريا- الواقع والمعطيات (2007_2011). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 701.
- حسين عبد المطلب الاسرج. (ماي 2012). دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي الأول حول المصارف الإسلامية (الصفحات 16-17). المغرب: جامعة السلطان مولاي سليمان.
- حيدر يونس الموسوي. (2011). المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية. الاردن: دار اليازوري.
- خالص حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي. (24 و 25 افريل 2012). الرقابة الداخلية وفقا للمعايير الدولية والإسلامية- دراسة تحليلية مقارنة. المؤتمر العلمي الدولي الرابع تحت شعار القدرات الالكترونية للارتقاء بمستوى الخدمات في مدينة كربلاء المقدسة (الصفحات 4-5). عراق: جامعة كربلاء.
- رضا احمد مغاوري عفيفي. (2017). المصارف الإسلامية -بين الفكر والتطبيق. مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- زبير عياش، سميرة مناصرة. (جوان 2016). التمويل الإسلامي كبدل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 116-117.
- علي عبودي، نعمة الجبوري. (2015). إدارة المصارف الإسلامية- نظام مالي عادل. الاردن: دار الصفاء.
- فادي محمد الرفاعي. (2004). المصارف الإسلامية. لبنان: دار منشورات الحلبي الحقوقية.
- فؤاد الفسقوس. (2010). البنوك الإسلامية. الاردن: دار كنوز المعرفة.
- محم أكرم لال الدين. دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها- شروطها- وطريقة عملها. الامارات: منظمة المؤتمر الإسلامي.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان. (2012). المصارف الإسلامية -الأسس النظرية والتطبيقات العملية. الاردن: دار المسيرة.